جامعة البصرة /كلية الآداب/ قسم اللغة العربية
المرحلة الرابعة / النحو والتطبيق
مدرس المادة / د. جاسم صادق غالب
العام الدراسي ٢٠١٩-٢٠٢٠

الممنوع من الصرف لعلتين

ثانياً : الْعَلَمُ

أ- العلم المركَّب تركيباً مَزْجِيًّا

وَالعَلَمَ امْنَعْ صَرْفَهُ مُرَكَّبَا تَرْكِيبَ مَزْجٍ نَحْوُ مَعْدِيكَرِبَا

إذا كان العلم مركبا تركيبا مزجيا مُنع من الصرف ، نحو: مَعْدِيكَرِبَ ، وحَضْرَمَوْتَ ، وبَعْلَبَكَّ.
والمراد بالتركيب المزجي : أنْ يُجعل الاسمان اسماً واحداً لابإضافة ، ولا بإسناد .
ويكون إعرابه على الجزء الثاني ؛ تقول: هذه حضرموتُ ، ورأيت حضرموتَ ، وذهبت إلى حضرموتَ .

ب- العلم وزيادة الألف والنون

كَذَاكَ حَاوِى زَائِدَىْ فَعْلاَنَا كَغَطَفَانَ وَكَأَصْبَهَانَا

سؤال :ما المراد بهذا البيت ؟
الجواب : **المراد** : أن العلم إذا كان مختوما بألف ونون زائدتين مُنِع من الصرف ، نحو : غَطَفَانَ ، وأَصْبَهانَ ، ونَجْرَانَ ، وعُثْمَانَ .
ولا يُشترط أن يكون العلم على وزن (فَعْلاَن) بل يمنع على هذا الوزن ، وعلى غيره ، كما ترى في الأمثلة ، بشرط أن تكون الألف والنون زائدتين ، كما هي في (فَعْلاَن) .

ج- العلم المؤنَّث

حكم منعه من الصرف

كَذَا مُؤَنَّثٌ بِهَاءٍ مُطْلَقَا وَشَرْطُ مَنْعِ العَارِ كَوْنُهُ ارْتَقَى
فَوْقَ الثَّلاَثِ أَوْكَجُورَ أَوْ سَقَرْ أَوْ زَيْدٍ اسْمَ امْرَأَةٍ لا اسْمَ ذَكَرْ
وَجْهَانِ فى الْعَادِمِ تَذْكِيرًا سَبَقْ وَعُجْمَةً كَهِنْدَ وَالْمَنْعُ أَحَقْ

سؤال :ما حكم منع العلم المؤنث من الصرف ؟

الجواب : إذا كان العلمُ مؤنثاً منع من الصرف ، وفي حكم منعه تفصيل :
١- **يجب منعه من الصرف مطلقا** ، وذلك إذا كان مختوما بالهاء (أي : تاء التأنيث) والمراد بـ (مطلقا) أي : سواء أكان علما لمذكر ، نحو : طلحة ، وحمزة ، أو علما لمؤنث زائداً على ثلاثة أحرف ، نحو : فاطمة ، وخديجة ، أو كان علما لمؤنث ثلاثي ، نحو : ثُبَة ، وقُلَة ، وعِظَة .
٢- **يجب منعه بشرط** . وهذا معنى قوله : " وشرط منع العارِ ... إلخ " وذلك إذا كان علما لمؤنث غير مختوم بـ (الهاء) فإن كان كذلك وجب منعه ، بشرط أنْ تتحقَّق فيه أحد الشروط الآتية :
أ- أن يكون رباعيا ، نحو : مريم ، وزينب ، وسُعَاد .
ب- أن يكون ثلاثيا مُتَحَرَّك الوسط ، نحو : سَقَر ، وأَمَل ، وسَمَر .
ج- أن يكون ثلاثيا أعجميا ساكن الوسط ، نحو : جُوْرَ ، ومَاْهَ (عَلَمٌ على بلدين) .
د- أن يكون منقولا من المذكر إلى المؤنث ، نحو: زَيْد (إذا كان اسما لامرأة) .

فإن لم تتحقَّق فيه أحد الشروط السابقة بأنْ كان ثلاثيا ساكن الوسط ، وليس أعجميا ، ولا منقولا من مذكر ، ففيه وجهان :
١- **منعه من الصرف** ، نحو : هذه هِنْدُ ، ومررت بِهِنْدَ ؛ وهذه دَعْدُ ، ومررت بَدَعْدَ.
٢- **صرفه** ، نحو : هذه هندٌ ، ومررت بهندٍ ؛ وهذه دعدٌ ، ومررت بدعدٍ .
ومنعه من الصرف أَوْلى .
***ويتلخص من ذلك** : أنّ العلم المؤنث يجب منعه من الصرف مطلقاً ، إلا إذا كان ثلاثيا ساكنَ الوسط ، وليس أعجميا ، ولا منقولا من مذكر ، ففيه وجهان : المنع ، والصرف .

د- العلمُ الأَعْجَمِيُّ

شروط منعه من الصرف

وَالْعَجَمِيُّ الوَضْعِ وَالتَّعْرِيفِ مَعْ زَيْدٍ عَلَى الثَّلاَثِ صَرْفُهُ امْتَنَعْ

يمنع العلم الأعجمي من الصرف ، بشرطين :
١- أن يكون علما في اللغة الأعجمية . وهذا مراده بقوله : "والعجمي الوضع والتعريف ". فالوضع (أي : أن يكون أَصْلاً في لغة الأعاجم) ، والتعريف(أي : أن يكون عَلَماً ليس بنكرة) .
٢- أن يكون زائداً على ثلاثة أحرف . وهذا مراده بقوله: " زَيد على الثَّلاث " وذلك نحو : إبراهيم ، وإسحاق ، ويعقوب ؛ ونحو : لندن ، وباريس .
فإن كان الاسم ليس علما في اللغة الأعجمية لم يُمنع من الصرف ، نحو (لِجَامٌ) فهذا الاسم ليس علما في اللغة الأعجمية ، بل هو اسم جنس (نكرة) ولذلك يصرف سواء أ نُقِل هذا الاسم إلى العربية على أصله نكرة ، أو سُمِّي به رجل في العربيَّة فأصبح علماً فهو في كلا الحالتين مصروف ؛ تقول : هذا لِجَامٌ ، ومررت بلجامٍ . ومثله : دِيْبَاجٌ ، وفَيْرُوزٌ .
وكذلك يصرف العلم الأعجمي إذا كان ثلاثيا متحرك الوسط ، أو كان ثلاثيا ساكن الوسط مذكَّراً ، فسَاكن الوسط ، نحو: نُوْح ، ولُوْط ،ومتحرك الوسط، نحو : شَتَر ، ولَمَك .

سؤال: كيف يُعْرَفُ الاسمُ الأعجميُّ ؟

الجواب: تُعرف عُجمة الاسم بوجوه :
١- نَقْلُ الأَئِمَّةِ الثِّقَات .
٢- خروجه عن أوزان العربية ، نحو : إبراهيم .
٣- خُلُّوه من حروف الذَّلاَقة ، وهو رباعي ، أو خماسي .
وحروف الذَّلاقة ستة مجموعة في قولك : " مُرْبِنَفْل " .
٤- أن يجتمع فيه من الحروف ما لا يجتمع في العربية (كالجيم ، والقاف) نحو : صَنجق وجرموق ، و(كالصاد ، والجيم) نحو : صَوْلَجَان ، و(كالكاف ، والجيم) نحو : اسكرجَة، و(كالرَّاء بعد النون) في أول الكلمة ، نحو: نَرْجِس ، و(كالزَّاي بعد الدّال) في آخر الكلمة ، نحو مُهَنْدِز .

هـ- العَلَمُ ووَزْنِ الفِعْلِ

كَذَاكَ ذُو وَزْنٍ يَخُصُّ الفِعْلاَ أَوْ غَالِبٍ كَأَحْمَدٍ وَيَعْلَى

سؤال : ما المراد بهذا البيت ؟

الجواب : المراد : أنّ العلم إذا كان على وزنٍ يَخُصُّ الفعل ، أو يَغْلِبُ فيه مُنِعَ من الصرف.

والمراد بالوزن الذي يخصّ الفعل (أي : الوزن الذي لا يُوجد في غير الفعل إلا نـدوراً) كفَعَّلَ ، وفَعِلَ ، وفُعِلَ ، وتَفَعَّلَ ، وانْفَعَلَ ... إلخ ، فهذه الأوزان خاصّة بالفعل .

فإذا سَمَّيت بها رجلا منعته من الصرف للعلمية ووزن الفعل ؛ تقول في رجل اسمه (ضُرِبَ) هذا ضُرِبُ ، ورأيت ضُرِبَ ، وذهبت إلى ضُرِبَ .

والمراد بما يغلب فيه أحد أمرين :

١- أنْ يكون الوزن غالباً في الفِعْل ؛ لكثرته ،كوزن (إثْمِد ، وإِصْبَع ، وأُبْلُم) فأوزان هذه الكلمات كثيرة في الفعل (اِضْرِبْ ، اِسْمَعْ ، أُدْخُلْ) وغيرها مِنْ كلّ أَمْرٍ مأخوذ مِن فعل ثلاثي .

وعلى ذلك لوسميت رجلاً بأحد تلك الأوزان منعته من الصرف ؛ فتقول :

هذا إِصْبَعُ ، ورأيت إِصْبَعَ ، وذهبت إلى إِصْبَعَ .

٢- أن يكون الوزن غالبا في الفعل ؛ لأنه مبدوء بزيادة تدل على معنى في الفعل دون الاسم ، كوزن (أَحْمَد ، ويَزِيد ، ويَعْلَى) فإن كلاًّ من (الهمزة ،والياء) يدل على معنى في الفعل ، وهو التَّكلُّم والغِيبة ، ولا يدلّ على معنى في الاسم ، وعلى ذلك يمنع من الصرف ؛ لأن الوزن غالب في الفعل ، بمعنى أَنَّه به أَوْلَى ، (أي : إنَّ الفعل أولى من الاسم بهذا الوزن) .

سؤال: ما الحكم إذا كان الوزن غير مختص بالفعل ، ولا غالب فيه ؟

الجواب : إذا كان الوزن غير مختص بالفعل ، ولا غالب فيه لم يُمنع من الصرف ، كوَزْنِ (فَعَل) فهذا الوزن مشترك بين الاسم ، والفعل على السواء ، نحو : ضَرَبَ ، وذَهَبَ ؛ ونحو : شَجَر ، وحَجَر ، وعلى هذا إذا سمَّيت رجلاً (ضَرَبَ) تقول : هذا ضَرَبٌ ، ورأيت ضَرَباً ، وذهبت إلى ضَرَبٍ ؛ لأنَّ هذا الوزن مشترك بين الاسم ، والفعل .